



دراسة تأملية للعوامل المعيقة لدور الجامعات الأردنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأردن.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقصي العوامل المعيقة لدور الجامعات الأردنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأردن، وبالتحديد فإن الباحث سوف يقوم بتجلية بعض العوامل المعيقة والمتعلقة بـ: المسؤولية المجتمعية، والقبول، والتمويل، والحاكمة، والبحث العلمي، والتخاضية، والأخلاقيات المهنية، والحرية الأكاديمية.

Abstract

In this study the researcher will look deeply at the factors which hinder the role of the Jordanian Universities in achieving sustainable development goals in Jordan, specifically. The researcher will address many issues in this respect such as Social responsibility, acceptance, Financing, governance, scientific research, privatization, professional ethics, and academic freedom.

دراسة تأملية للعوامل المؤثرة على دور الجامعات الأردنية في

تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأردن

مقدمة:

إنّ مما لا شك فيه أن الجامعات الأردنية شأنها شأن كل الجامعات في العالم، تسعى إلى تحقيق الأهداف الكبرى المنوطة بها وهي: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، الأمر الذي يفترض أن يقود بالضرورة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة (Sustainable Development)، ولعلّ ما يجب أن نجليه في هذه المقدمة هو أن جميع ما تقوم به الجامعات من تدريس، وبحث علمي، وخدمة مجتمع (أو ما يعرف بصورة أدق بالمسؤولية المجتمعية) يجب أن يسهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية التي تضعها الجهات المختصة في الدولة، ومن خلال تعاون مُحكم ووثيق بين مسؤولي التخطيط بالجامعات ومسؤولي التخطيط في الدولة.

إن إسهام الجامعات الأردنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأردن ليس مسألة روتينية أو سهلة لأنّ هناك العديد من المحددات والمتغيرات التي تؤثر بصورة أو بأخرى، وبمستوى أو بآخر على مستوى هذا الإسهام وفاعليته. وسوف يحاول الباحث في هذه الورقة العلمية أن يلقي الضوء على أهم العوامل المهمة التي تؤثر على دور الجامعات الأردنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي متصلة بالضرورة بقضايا محدّدة كالمسؤولية المجتمعية، والقبول، والتمويل، والحاكمة، والبحث العلمي، والتخاّصية، والأخلاقيات المهنية، والحرية الأكاديمية.

أولاً: المسؤولية المجتمعية:

لعلّ قضية المسؤولية المجتمعية هي الصق القضايا بالتنمية المستدامة التي يُفترض أن تقوم لها الجامعات بدور مهم، وللإنصاف فإن الجامعات الأردنية حاولت القيام تاريخياً بهذا الدور من خلال تحقيق الهدف الثالث من أهدافها، وهو "خدمة المجتمع"، ولكن ما يجب التنبه إليه هو أن المسؤولية المجتمعية (Social responsibility) تختلف نوعياً عن "خدمة المجتمع" ففي حين أن خدمة المجتمع تعني مجموعة الخدمات التي تقدمها الجامعات بشكل غير منظم وغير مباشر إلى المجتمع من خلال التدريب، والبحث العلمي، والخدمات المختلفة (صحية، توعوية، إرشادية، استشارية....) فإنّ "المسؤولية المجتمعية" تعني أن تقوم الجامعات بإنجاز مسؤوليات محددة وفي مجالات مدروسة ومخطط لها من قبل الدولة لتحقيق التنمية المستدامة.

والواقع أن الجامعات الأردنية، في سياق ممارستها لمسؤوليتها الاجتماعية تميزت بعدد من مواطن القوة مثل امتلاكها لإمكانات كبيرة (بيوت خبرة ذات طاقة بشرية ومادية كبيرة)، واستقلالها المالي والإداري، ولو أنه نسبي، وسمعتها الطيبة (Reputation) داخلياً وخارجياً، وذلك فضلاً عن وعيها المتزايد بمسؤوليتها في العمل على رفعة المجتمع وازدهاره.

ولعلّ ما سبق لا يعني أنه لم تكن هناك مواطن قصور عانت منها الجامعات في إطار ممارستها لمسؤوليتها المجتمعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ولعلّ أهم مواطن القصور هذه عدم تعاون كثير من مؤسسات القطاع العام والخاص مع الجامعات لتحقيق هذا الهدف، والعجوزات المالية الكبيرة التي تعاني منها الجامعات الأردنية كما أسلفنا آنفاً، وطغيان الجانب الربحي على الجانب الأكاديمي فيما يتعلق بالجامعات الخاصة، وضعف التوجه نحو الأبحاث العلمية التطبيقية التي تخدم قضايا التنمية المجتمعية، وتراجع دور الجامعات

كمنارات فكرية تقود المجتمعات، وعدم وجود ربط محكم بين مناهج الجامعات وخططها وبين متطلبات التنمية المجتمعية، ويضاف إلى ذلك بالطبع خشية الجامعات من أن تركيزها على المسؤولية المجتمعية يمكن أن يكون على حساب وظائفها الأكاديمية المتعارف عليها، واعتقاد كثير من الأكاديميين بأنّ عملهم الأكاديمي يقتصر على نقل المعرفة وإنتاجها ولا علاقة مباشرة له بالعمل المجتمعي، وصعوبة تطبيق مفهوم المساءلة على الأنشطة والفعاليات ذات العلاقة بالمسؤولية المجتمعية حيث لا تتوفر معايير مضبوطة لقياس الأداء

الاجتماعي (Social performance measurement)

وأخيراً فإنّ الجامعات الأردنية يمكن أن تقوم بدور أفضل في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك إذا أخذت ببعض أو كل المقترحات الآتية:

1. ربط الأبحاث العلمية التي تجريها الجامعات الأردنية بمشكلات البلاد التنموية كالماء، والطاقة، والبطالة، والفقر، وغيرها.
2. الانفتاح من قبل الجامعات الأردنية على مجتمعها العام ومجتمعاتها المحلية وتمكين المواطنين من الاستفادة من مرافق الجامعة كالمكتبة، والصالات الرياضية، والمختبرات، وغيرها.
3. تكوين مجالس استشارية مشتركة من (الجامعات ومؤسسات المجتمع) بقصد تحديد احتياجات المجتمع في كافة المجالات.
4. نشر وتعميم ثقافة المسؤولية المجتمعية ليس فقط داخل الجامعات بل في المجتمع بشكل عام.
5. مأسسة المسؤولية المجتمعية من خلال تضمينها في أهداف الجامعات الأردنية، وخططها، وبرامجها.

6. تأسيس وحدات إدارية تكون مسؤولة عن تنفيذ الجامعات الأردنية لمفهوم "المسؤولية المجتمعية" بالأساليب الصحيحة والطرائق الفعالة.

ثانياً:

القبول:

يتم القبول في الجامعات الأردنية وفق مبدئين هما:

أ- المبدأ التنافسي (أي التنافس بين الطلبة حسب معدلاتهم في امتحان الثانوية العامة "التوجيهي").

ب- المبدأ الاستثنائي، أي تخصيص الدولة لمقاعد معينة لفئات معينة، كأبناء القوات المسلحة والأجهزة الأمنية (20%)، والمعلمين (5%). ومن الجدير بالذكر أن مجلس التعليم العالي الذي يرأسه وزير التعليم العالي والبحث العلمي، هو الذي يقرر أعداد من يمكن قبولهم في الجامعات الرسمية بعد الاطلاع على توصياتها فيما يتعلق بهذا الموضوع وبحيث يكون الحد الأدنى للمعدل المقبول هو (65%)، أما الجامعات الخاصة فهي حرة في قبول طلبتها على ألا تتجاوز الحد الأعلى المسموح به، وعلى ألا يقل معدل الطالب المقبول عن (60%)، ومما تجدر الإشارة إليه هنا إن طلبة التخصص العلمي يتاح لهم الالتحاق بكافة التخصصات الجامعية، أما طلبة التخصص الأدبي فيلتحقون بالتخصصات الإنسانية، والاجتماعية، والشرعية، والمعلوماتية، أما طلبة الفروع المهنية فيمكنهم التقدم لتخصصات محددة في فروعهم على أن يدرس مادتين إضافيتين يحددهما الفرع المعني كالفرع الصناعي أو التجاري مثلاً.

إن أهم المستجدات في ميدان القبول في الجامعات الأردنية الآن هو جعل امتحان الثانوية العامة على سنتين يدرس الطالب في أولهما مواد عامة: كالترية الإسلامية، واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والثقافة العامة، وتاريخ

الأردن ولهذه المواد ما يوازي (30%) من العلامة الكلية للثانوية العامة،
ويدرس في السنة الثانية حزمة من المواد ذات صلة بالتخصص الذي سيلتحق
فيه بالجامعة ولهذه المواد ما يوازي (70%).

إن التأمل في وضعية القبول في الجامعات الأردنية، وبالذات القبول في
البرامج الموازية والدولية، وكثرة الطلبة المقبولين على المبدأ الاستثنائي، تشير
كثيراً من التساؤلات من حيث دستورتها ومخالفتها لمبدأ العدالة بين الطلبة،
وذلك من خلال الدستور الأردني الذي ينص على أن الأردنيين متساوون في
الحقوق والواجبات، وقد يبرر هذه التساؤلات أكثر فتح المزيد من الكليات الطبية
الخاصة في ظل تفاقم بطالة الأطباء في الأردن، كما قد يبررها أكثر، كثرة
الجامعات الخاصة (أكثر من 22)، وعدم التأكد من تطبيقها لمبدأ الفصل بين
"الملكية والإدارة"، الأمر الذي يفتح المجال لربحيتها على حساب الأكاديمية،
وفي المحصلة فإن مبدأ القبول في الجامعات الأردنية بحاجة إلى إعادة نظر
شمولية وجذرية.

ثالثاً: التمويل:

يعتمد تمويل التعليم في الجامعات الأردنية على ثلاثة مصادر، هي:
أ- المصدر الحكومي: وهو ما تخصصه الحكومة في موازنة الدولة للتعليم
العالي، ويضاف إلى هذا المصدر شبه الحكومي المتمثل في المنح، والقروض
المحلية والخارجية، (ما تقدمه الشركات أو رجال الأعمال لتجهيز المختبرات)
وقد تلجأ الجامعات الأردنية للاقتراض من البنوك المحلية، أو حتى من البنوك
الخارجية، كالبنك الدولي أو البنك الإسلامي للتنمية، وغالباً ما تكون هذه
القروض بكفالة الحكومة، ومن هنا أتت التسمية (المصدر شبه الحكومي).

ب- المصدر الذاتي: ويتمثل أساسا في الرسوم الجامعية التي يدفعها الطلبة (تغطي غالبا 30% من كلفة تعليمهم)، كما يتمثل هذا المصدر في ريع الأموال المنقولة وغير المنقولة كالعائدات من تأجير المساكن، والمقاصف، ومراكز الاستشارات، وهذا المصدر لا يغطي في العادة أكثر من (5%) من كلفة تعليم الطلبة.

ج- المصدر غير التقليدي: وهو يتمثل فيما يُسمى اصطلاحاً "بالبرنامج الموازي"، وهو يعني فعليا قبول الطالب بمعدل أقل في الثانوية العامة (ولكن ليس أقل مما يحدده مجلس التعليم العالي) ولكن برسوم مضاعفة، كما قد يتمثل في الصناديق الاستثمارية التي تنشئها الجامعات (Investment funds)، أو الدخول في سوق الأسهم، أو شراء الأراضي وغيرها.

إن تمويل الجامعات الأردنية الرسمية يواجه معضلة في الوقت الراهن، إذ تزيد مديونية هذه الجامعات عن (243) مليون دينار، وتتركز معظم هذه المديونية فيما يُسمى جامعات "الأطراف" (خارج العاصمة)، كجامعة اليرموك في الشمال، وجامعة مؤتة، والحسين، والطفيلة في الجنوب، وجامعة آل البيت في الشرق، والواقع أن الجامعات الأردنية الرسمية لا يمكنها الاستمرار لولا برامج "الموازي" حيث تشير الإحصائيات إلى أن عائداتها لا تغطي في معظم الجامعات الأردنية الرسمية أكثر من ثلث النفقات السنوية الجارية لهذه الجامعات.

إن وضعية تمويل الجامعات الأردنية يقتضي أن تعيد الدولة الأردنية ترتيب أولوياتها، بحيث تضع التعليم العالي -كرافعة للتقدم المجتمعي- على رأس هذه الأولويات، الأمر الذي يستوجب من الحكومة سداد مديونية الجامعات وإعادة النظر في رسوم بعض الجامعات التي تعود إلى سبعينيات وثمانينيات

القرن الماضي، وتحويل الجامعات إلى جامعات منتجة (Productive universities)، وذلك فضلاً عن حض الأثرياء الأردنيين، والهيئات الشعبية على دعم الجامعات والعمل على استقطاب المزيد من الطلبة الدوليين (International students).

بقي أن نشير إلى أن مشكلة التمويل ليست واردة فيما يتعلق بالجامعات الخاصة، فهي مشروعات رابحة، وهي في الأصل شركات مسجلة في وزارة الصناعة والتجارة، رغم أنها تعلن أنها غير ربحية (non-profit organizations)، والواقع أن "ربحية" الجامعات الخاصة يجب ألا تكون موضع تساؤل فهي "استثمار" في النهاية -وقد يكون "استثماراً" محموداً ولصالح الوطن-، ولكن الإشكالية تأتي من أن هذه "الربحية" قد تكون على حساب "الأكاديمية"، حيث تقبل الجامعات الخاصة الطلبة بمعدلات أقل من الجامعات الرسمية (60% مقابل 65%)، وتعلن قبولاتها بعد القبولات في الجامعات الرسمية، كما أن هناك خشية حقيقية من عدم الفصل فيها بين الملكية (أصحاب رأس المال) والأكاديمية (رئيس الجامعة والكادر التعليمي).

رابعاً: الحاكمية:

إنّ "الحاكمية" القائمة في الجامعات الأردنية هي ذاتها القائمة في معظم الجامعات في العالم، وذلك بمعنى أن هناك رئيساً ومجلس أمناء ومجلس عمداء، ومجلس جامعة ومجالس كليات ومجالس أقسام على اختلاف مسميات هذه الأطر. الناظمة للعمل الجامعي، والواقع أن الحاكمية في الجامعات الأردنية معقولة إجمالاً ولكنها بحاجة إلى تحسين لكي تصل إلى مستوى الجامعات العالمية المرموقة، ولعلّ بعض الاستراتيجيات الآتية قد

تكون مفيدة في رفع سوية الحاكمية (أو الحوكمة أو الحكمانية) في الجامعات الأردنية:

1. تطبيق قانون الجامعات الأردنية الذي ينص على أن الجامعات "مستقلة إدارياً ومالياً" على أرض الواقع فعلياً، الأمر الذي يعني أن تكون الجامعات الأردنية حرة في قبول طلبتها، وتطوير تشريعاتها، وتعيين كوادرها، وتحديد سبل تفاعلها مع مثيلاتها في الداخل والخارج، والواقع أن هذا من الصعب تطبيقه الآن في ظل مشكلة التمويل التي تعاني منها معظم الجامعات الأردنية واعتمادها إلى درجة كبيرة على ما يسمى (منحة الحكومة) مع أن هذه المنحة لا تحل المشكلة المالية جذرياً، علماً أن الحكومة الأردنية مدينة للجامعات الآن بما يقارب (173) مليون دينار.
2. تأطير العلاقة بشكل واضح ومحدد وإيجابي بين المجالس المختلفة التي تمثل حاكمية الجامعة، حيث يجب إعادة النظر في تشكيلة مجلس التعليم العالي، ومجلس الأمناء، وحتى مجالس العمداء (الحكومة التنفيذية في الجامعة)، والجدير بالذكر أن هذا التأطير يبدو ضرورياً أكثر في الجامعات الخاصة منه في الجامعات الرسمية، حيث معظم المجالس مَهْمِشَة وتابعة لإرادة "مالكي" الجامعة.
3. توسيع قاعدة مشاركة المعنيين وذوي العلاقة بالجامعات في مجالس حاكميتها، والمقصود بهؤلاء ممثلو المستفيدين من خدمة الجامعة كالأهالي وأولياء الأمور، وكذلك أعضاء هيئات التدريس، والطلبة، الأمر الذي يفترض أن ينعكس إيجاباً على عطاء الجامعات ودورها في تنمية مجتمعها.
4. تفعيل مبدأ المساءلة (Accountability) بحيث يقوم المستفيدون من خدمات الجامعات بمساءلتها عن مستوى مخرجاتها، وبحيث تقبل هي (أي

الجامعات) بأنّ تُساءل عن مستوى هذه المخرجات. إن المساءلة كما هو معروف هي أحد أركان الحاكمية الثلاثة (بالإضافة للمشاركة والشفافية)، وغني عن القول أنّ المساءلة ترتبط حكماً بالاستقلالية، إذ لا يمكن مساءلة الجامعات بغير تمكينها من ممارسة استقلاليتها: الإدارية والمالية.

5. تعميق ممارسة الشفافية (Transparency) في عمل الجامعات، الأمر الذي يعني ضرورة توفير البيانات والمعلومات المهمة لجميع المعنيين، وفقاً للتشريعات النازمة.

بقي أن نشير إلى أن الحاكمية في الجامعات ليست منفصلة عن سياقها الاجتماعي، فالجامعات في النهاية هي مؤسسات مجتمعية خلقها المجتمع لخدمته، ولذا فلا بدّ أن تكون صورة عنه رغم أنها يجب أن تلعب دوراً قيادياً لمجتمعها مع الزمن، ومن هنا يجب أن نكون على وعي بأنّ الحاكمية في الجامعات هي مرتبطة حكماً بمجمل الظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية السائدة في البلاد، ومن المبالغة أن نطالب الجامعات بحاكمية ممتازة في حين أنّ الظروف المجتمعية بمجملها لا تساعد على تحقيق ذلك.

خامساً: التخاصية:

تعدّ تجربة الأردن في مجال خصخصة التعليم الجامعي من التجارب الرائدة في العالم العربي، وقد تمّ ترخيص أول جامعة خاصة في عام 1990 وهي جامعة عمان الأهلية، أمّا الآن فيزيد عدد الجامعات الخاصة عن (22)، جامعة يدرس فيها (30%) من الطلبة الجامعيين، ويُدّرّس فيها ما يقارب (3,000) أستاذ جامعي، والجامعات الخاصة في الأردن تخضع لقانون الجامعات الأردنية، وتتم متابعتها من قبل هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي ومجلس

التعليم العالي، وتدر على الاقتصاد الأردني ما يزيد عن (300) مليون دينار، وإذا درسنا تجربة الجامعات الخاصة في الأردن من زاوية مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فإننا يمكن أن نرصد بعض الإيجابيات، كما يمكن أن نرصد بعض السلبيات كذلك.

أمّا الإيجابيات فأهمها:

1. أن الجامعات الخاصة تدرس ما يقارب (30%) من الطلبة الراغبين في الدراسة الجامعية، الأمر الذي يعنى التخفيف عن كاهل الحكومة التي تشعر أن من مسؤوليتها توفير مقاعد جامعية لكل الطلبة الراغبين والمؤهلين للتعليم الجامعي في الأردن.
2. دعم الاقتصاد الأردني حيث توفر هذه الجامعات فرص عمل لكثيرين من أعضاء هيئة التدريس، والإداريين، والمستخدمين، فضلاً عن توفير العملات الصعبة التي سينفقها الطلبة في حال دراستهم في الخارج.
3. فتح بعض التخصصات (ولو أنها قليلة) التي لا توفرها الجامعات الرسمية، وذلك استجابة لمتطلبات سوق العمل.

أمّا السلبيات فيمكن رصدها على النحو الآتي:

1. التركيز على البعد "الربحي" فمالكو هذه الجامعات يعتبرونها مشاريع استثمارية يجب أن تدر عليهم الربح بغض النظر عن البعد الأكاديمي.
2. عدم الفصل بين الملكية والإدارة، والواقع أن أصحاب رأس المال في هذه الجامعات يسيطرون على عملية صنع القرار في هذه الجامعات، وذلك من خلال تعيينهم لرؤساء الجامعات، وتشكيلهم للغالبية في مجالس الأمناء.

3. تواضع مستويات أعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعات، حيث يتم تعيينهم حسب أدنى المعايير وأقصى سرعة أحياناً، وذلك لاستيفاء معايير الاعتماد وتجنب الغرامات المالية، أو إيقاف القبول في بعض التخصصات.
4. عدم الاهتمام بالبحث العلمي ورصد مبالغ ضئيلة له، وقلة الاهتمام بالنشر في المجلات العلمية ذات التأثير العالي (High Impact factor).
5. التركيز على التخصصات التقليدية المتوفرة في الجامعات الرسمية، وعدم المغامرة بفتح تخصصات جديدة في مجالات تقنية ومهنية، وذلك لارتفاع كلفتها.
6. تركيز الجامعات الخاصة في عمان العاصمة، إذ توجد جامعة خاصة واحدة في الزرقاء، واثنان في مدينة إربد، وثالثة في مدينة جرش، أما بقية الجامعات فهي في العاصمة عمان، والسبب بالطبع هو البحث عن "خزان الطلبة"، وليس عن الاحتياجات الحقيقية في المحافظات المختلفة.
7. ضحالة التركيز على الجودة والنوعية بحيث ترتقي هذه الجامعات مع الزمن إلى مستوى الجامعات المرموقة، الأمر الذي يمكنها -إن حدث- من الإسهام الفعال في تحقيق أهداف التنمية المجتمعية.

سادساً: البحث العلمي:

إن مما لا شك فيه أن البحث العلمي هو أحد ملامح تميز الجامعات، فالجامعة في الأصل هي مؤسسة "بحثية" كما هي مؤسسة "تدريسية"، وكما أشرنا أنفاً فإن أحد أهداف الجامعة-أي جامعة- هو البحث العلمي (بالإضافة إلى التدريس وخدمة المجتمع)، ولعل المجتمعات تتسابق اليوم في مدى ما تخصصه للبحث العلمي من منطلق أن البحث العلمي هو رافعة التقدم والازدهار في المجتمع.

وإذا درسنا وضعية الجامعات الأردنية من هذه الزاوية فإننا نلاحظ للأسف أن هذه الجامعات هي "معاهد تدريسية" أكثر منها "مؤسسات بحثية"، وإذا تفحصنا سبقها في مجالات الابتكار والإبداع منذ نشأت أول الجامعات الأردنية وهي الجامعة الأردنية في عام 1962 فإننا نلاحظ أن ما قدمته متواضع تمامًا، والواقع أن البحث العلمي الذي يتم في الجامعات الأردنية هو إما نتاج أعضاء هيئة التدريس الهادف للترقية الأكاديمية، أو ما يجريه الطلبة من أبحاث (أطروحات دكتوراة، ورسائل ماجستير) لنيل الشهادات، وقد أشارت بعض الدراسات العلمية (محافظة، 2003) إلى أن معدل إنتاج عضو هيئة التدريس في الجامعات الرسمية هو نصف بحث لكل باحث سنويًا، وربع بحث في الجامعات الخاصة.

ولعلّ أهم التحديات التي يواجهها البحث العلمي في الأردن هو ضعف الروابط مع مؤسسات الإنتاج، وعدم وضع استراتيجيات وطنية واضحة للبحث العلمي، وكثرة الأعباء التدريسية لأعضاء هيئات التدريس، وضآلة الدعم المخصص للبحث العلمي، وضحالة الحرية الأكاديمية المتاحة.

أما سبل الارتقاء بالبحث العلمي في الجامعات الأردنية كي يلعب دور المأمول في تحقيقه أهداف التنمية المستدامة فيمكن تلخيصها فيما يلي:

1. ضرورة ربط البحث العلمي باحتياجات مؤسسات الإنتاج.
2. وضع إستراتيجية وطنية للبحث العلمي بحيث تُحدّد الأولويات البحثية وأدوار الجامعات في التعامل مع هذه الأولويات.
3. توفير الحرية الأكاديمية بما لا يتعارض مع القوانين الناظمة للعمل الجامعي.

4. توفير مستلزمات البحث العلمي من تمويل، ومكتبات، ومعامل، وأدوات مساندة.
5. تحفيز الباحثين مادياً ومعنوياً.
6. تأسيس حاضنات للإبداع والابتكار بحيث تكون قائمة على البحث العلمي ومشجعه عليه.
7. إنشاء مراكز بحثية متخصصة بالتعاون مع الجهات العلمية المرموقة في هذا المجال.

سابعاً: الأخلاقيات المهنية:

إذا كان مطلوباً من الجامعات الأردنية أن تسهم بدور فاعل في تحقيق التنمية المستدامة لمجتمعها الأردني فإنها لا تستطيع القيام بذلك إلا إذا التزمت ببعدين أخلاقيين رئيسيين: الأخلاق العامة، وهي طبقاً لرحمه (1984) "مجموعة من القواعد السلوكية التي تستند إلى قيم مختارة سندها خير المجتمع أو القيم العليا الخيرة"، والأخلاقيات المهنية، وهي كما عرفها بطّاح (2006) "جملة الأسس والمبادئ والمثل التي يلتزم بها أفراد المهنة عند ممارستهم لمهنتهم، وذلك حفاظاً على مستوى المهنة وعلى حقوق المتسبين لها"، ويعود ذلك بالطبع إلى أن توفر البعد الأخلاقي العام والبعد الأخلاقي المتعلق بممارسة العمل (مهنيًا كان أو وظيفيًا) هو شرط أساسي لتجويد العمل وإتقانه. ولعلّ من الجدير بالذكر في هذا السياق أن نشير إلى أن أحد المصادر المهمة للأخلاقيات المهنية هو المصدر الاجتماعي الذي يتمثل في مجموعة القيم، والعقائد، والعادات والتقاليد، والأعراف، والاتجاهات السائدة في المجتمع، الأمر الذي يعني ببساطة أن الجامعات الأردنية لا تستطيع أن تسهم في تنمية

مجتمعها بصورة مستدامة ما لم تدرك وعمق الإطار القيمي لهذا المجتمع، وتعمل في نفس الوقت على تنقيحه والارتقاء به كي يكون ذا مردود إيجابي على جميع أبناء المجتمع، ولعلّ مما تجدر الإشارة إليه أيضاً عندما نتحدث عن دور الجامعات الأردنية في تنمية مجتمعها الأردني أن نحدد بوضوح ما هي العناصر الفاعلة في هذه الجامعات، ولعلّ أهمها في الواقع الإدارات الأكاديمية (الرؤساء، نواب الرؤساء، العمداء، رؤساء الأقسام)، وأعضاء هيئة التدريس، والباحثون المتخصصون، وغني عن القول أن الإدارات الأكاديمية تكتسب أهميتها من كونها "صاحبة القرار" في الحقل الأكاديمي، وبكتسب أعضاء هيئة التدريس أهميتهم من كونهم المؤهلين معرفياً ومهارياً لتقديم الخدمة المجتمعية تبعاً لتخصصاتهم، وبكتسب الباحثون المتخصصون أهميتهم من كونهم القادرين (Professionals) على إنجاز الأبحاث العلمية المضبوطة المستندة إلى المنهجية العلمية الصحيحة (Methodology) التي تخدم المجتمع وتحل إشكالياته التنموية المتعددة والمختلفة.

أخيراً ولكي تتمكن الجامعات الأردنية من الإسهام الفعال في مسؤولياتها التنموية إزاء مجتمعها الأردني فإنها يجب أن تطرح على نفسها أسئلة محورية مثل:

- هل مفهوم الأخلاقيات المهنية واضح في الجامعات الأردنية؟
- هل هناك إدراك كافٍ في محافل الجامعات الأردنية لأهمية هذا البعد الأخلاقي المهني وحساسيته؟
- هل لدى الجامعات الأردنية سياق أخلاقي مهني يقود عملها؟

- هل تبذل الجامعات الأردنية ما يجب من جهد لتنمية الأخلاقيات المهنية وتحفيز العاملين للالتزام بها؟

إن كل هذه الأسئلة برسم الإجابة، وهدفها إثارة التفكير بأهمية هذا الموضوع وحيويته. ولعلّ المدخل الصحيح للتعامل مع هذا الموضوع هو بلورة دستور أخلاقي مهني (Code of Ethics) يوجه عمل الجامعات الوطنية بالذات في مجال تنميتها لمجتمعها.

ثامناً: الحرية الأكاديمية:

قد تبدو الحرية الأكاديمية (academic freedom) غير ذات صلة، وثيقة بممارسة الجامعات الأردنية لدور فعال في تنمية مجتمعها تنمية مُستدامة، ولكن إذا دققنا في جوهر الموضوع، فإننا نجد أن هذه الجامعات لا يمكن أن تقوم بدورها المشار إليه آنفاً، بغير أن تحظى بالحرية الأكاديمية وتمارسها بحدود القانون فعلاً لا قولاً.

إن الحرية الأكاديمية تعني وفقاً لإعلان "ليما" (1988) حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي "فردياً" أو "جماعياً" في متابعة المعرفة وتطويرها وتحويلها من خلال البحث والدراسة، والمناقشة، والتوثيق، والإنتاج، والخلق، والتدريس، والقاء المحاضرات و"الكتابة"، ولعلّ من الواضح تماماً أنّ الجامعات لا تستطيع أن تمارس دورها الفعال بدون أن يتمتع مجتمعها الأكاديمي بالحرية الأكاديمية المذكورة سابقاً.

إنّ الجامعات -ولكي تمنح مجتمعها الأكاديمي الحرية الأكاديمية- يجب أن تحظى هي ذاتها بالاستقلالية (الإدارية والمالية)، وذلك بمعنى أن تكون حرة

في تحديد الطلبة المقبولين فيها، واختيار كوادرها التدريسية والإدارية، واعتماد برامجها وخططها الدراسية.

ولعلنا يجب أن نضيف هنا -وفي ضوء المنطق السابق- أن الجامعات لكي تستطيع أن تقوم بدورها يجب أن تتوفر لها المناخ العام (السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي) الذي يمكنها من ممارسة دورها، إذ لا يمكن أن تتمتع الجامعات بالاستقلالية إذا لم يكن هناك مناخ ديمقراطي يسمح بتنوع الآراء، وحرية الطرح، واحترام مبدأ الاختلاف مع الآخر، وبهذا المعنى فإن الحرية الأكاديمية ليس قراراً فردياً يتخذه مسؤول في الجامعة، أو في الكلية، أو في القسم، بل هو "وضعية مجتمعية عامة" تنعكس على الجامعة وتتيح لمجتمعها الأكاديمي أن ينطلق، وأن يبدع، وأن يُضيف.

وفي الختام، نرى أن هنالك عدداً من المقترحات المهمة التي إذا أخذ بها، فإن من المتوقع أن تضاعف من قدرة الجامعات الأردنية على ممارسة الحرية الأكاديمية، الأمر الذي يضاعف من قدرتها على الإسهام الفاعل في تنمية مجتمعها الأردني بصفة مستدامة، ولعل أهم هذه المقترحات:

1. منح الجامعات الأردنية مزيداً من الاستقلالية بحيث تستطيع مجالسها الحاكمة أن تمارس صلاحيتها بأقصى حرية ممكنة.
2. تعزيز الاستقلال المالي للجامعات الأردنية، بحيث تصبح "منتجة" وقادرة على تمويل نفسها بنفسها، الأمر الذي يمكنها تبعاً لذلك من تحقيق استقلالية قراراتها.

3. تأصيل التقاليد والأعراف الأكاديمية الرصينة، وتشجيع البحث العلمي الرصين، وممارسة النقد البناء الهادف إلى تنمية المجتمع الأردني لكي يكون مجتمعاً حديثاً وديمقراطياً.
4. إعادة النظر في التشريعات الخاصة بالحرية الأكاديمية بحيث تكون أكثر وضوحاً وأكثر اتساقاً مع المعايير العالمية.

المراجع:

1. بطّاح، أحمد، (2017)، قضايا معاصرة في التعليم العالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
2. عواد، يوسف، (2010)، دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين.

3. المعاني، أحمد وزملائه (2016)، قضايا إدارية معاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. رحال، عمر، (2011)، المسؤولية المجتمعية للجامعات ما بين الربحية والطوعية، أعمال مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، نابلس، فلسطين.
5. Barnaby, (2000), Science, technology, and social responsibility **Interdisciplinary Science reviews**, (5), (1).
6. بطاح، أحمد، (2011)، التعليم العالي في الوطن العربي: واقعه وسبل الارتقاء به، ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع خبراء حول إنشاء مجال التعليم العالي في العالم الإسلامي، بيروت.
7. حمود، رقيقة، (2009) سياسات وإجراءات القبول في الجامعات العربية، نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية، (أعمال المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي)، القاهرة، مايو 1 - 2 حزيران، يونيو، يونسكو، مكتب بيروت.
8. بدران، عدنان وآخرون، (2013)، استراتيجيات وخطة عمل من أجل تحسين نوعية التعليم العالي وتطوير مؤسساته، عمان، الأردن.
9. Helms Robins Matross, (2008), university admission **worldwide**, The world Bank.
10. غنيمه، محمد، (2001)، تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر: أساليب جديدة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
11. الربيعي، سعيد بن حمد، (2008)، التعليم العالي في عصر المعرفة: التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل، دار الشروق، عمان، الأردن.

12. التل، شاديه، (2000)، التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح، بحوث المؤتمر الذي نظمته جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء، الأردن.
13. UNESCO, (2002) **Financing Education 17 Investment and returns Paris, Institute of Statistics**
14. أحمد، عزت، (2010)، مفهوم حوكمة الجامعات والغرض منها وسبل تطبيقها، عمان، الأردن.
15. ناصر الدين، يعقوب، (2012)، إطار نظري مقترح لحوكمة الجامعات ومؤشرات تطبيقها في ضوء متطلبات الجودة الشاملة، مجلة التطوير الجامعي، المصورة، جمهورية مصر العربية.
16. مصطفى، أمل، (2014)، دور حوكمة الجامعات في نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة، بحوث وأوراق مؤتمر " حالة الحوكمة والإدارة العامة في الدول العربية: خيارات أم تحديات ومتطلبات جديدة، عمان، الأردن.
17. wang. Li, (2014), Higher Education governance and university autonomy in Ching Globalization, **societies and Education** (8), (4).
18. عبيدات، تركي، (2014)، الجامعات الأردنية الخاصة: الواقع والتحديات، ورقة علمية غير منشورة قدمت لرابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم العالي، عمان، الأردن
19. فرحان، اسحق، (2000)، التعليم العالي الخاص: التجربة الأردنية، مؤتمر التعليم العالي الخاص، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عُمان.
20. بدران، ابراهيم، (2014)، اقتصاديات التعليم العالي في الأردن ودور الجامعات الخاصة، ورقة علمية غير منشورة قدمت لرابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم العالي، عمان، الأردن.

21. Fuijtay, (2004), **Financing in private University in Japan**, IDE, Higher Education today, Tokyo, IDE.
22. عكاشة، سعد الدين، (2000)، **حويل البحث العلمي في الوطن العربي وسبل تنميته**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.
23. بطاح، أحمد، (2007)، **معوقات البحث العلمي وسبل الارتقاء به في جامعة مؤتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها**، مجلة العلوم التربوية، الدوحة، قطر.
24. الخطيب، أحمد، (2003)، **البحث العلمي والتعليم العالي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
25. Earoline whitbeck, (2004), **Trust and future of research, physics to day** vol.57, No.55. R. 48-53
26. التونجي، محمد، (2011)، **أخلاقيات المهنة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
27. الترة، بسام، (2013)، **أخلاقيات العمل والسلوك الوظيفي**، مجلة ارتقاء، العدد (2).
28. الطراونه، تحسين، (2010)، **القيادة والأخلاق**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الريان، السعودية.
29. Feng, F. (2011) **A study on school leaders ethical orientations in Taiwan ethical and behavior**, Vol. 21, No 4, 8. 317.
30. بغدادي، عبد السلام، (2006)، **الحرية الأكاديمية والإبداع**، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، عمان، الأردن.
31. الحبيب، مصدق، (2008)، **الحرية الأكاديمية ونظام التعليم المستقل**، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، عمان، الأردن.

32. قنبر، محمود، (2001)، الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية، بحث في كتاب الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

33. Bowen Roger, W (2004), Academic freedom and human rights, **Academic** vol.90 No. 5. p 088